14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com
الثلاثاء 22 أبريل 2014م
العدد 16049

مقتل نائب وإصابة آخر في انفجار بالعاصمة الصومالية مقديشو

مقديشو / متابعات :

قتل نائب وأصيب آخر في انفجار وقع صباح أمس الاثنين بحي حمروين وسط العاصمة الصومالية مقديشو، حسب تأكيد شهود عيان ومصادر من البرلمان الصومالي، في وقت انطلق فيه مؤتمر وطني يبحث تثبيت الوضع الأمني بالعاصمة والمناطق الأخرى التي تخضع لسيطرة الحكومة.

وذكر شهود عيان أنهم سمعوا دوي انفجار قوي لإحدى السيارات في حي حمروين، وأن بعض الناس هرعوا إلى المكان ورؤا شخصا في مقعد السائق لا يتحرك ودما كثيرا يسيل منه، بينما كان شخص آخر مرافق له يبدو مصابا، ونُقل الاثنان على الفور إلى المستشفى.

وأكد النائب طاهر أمين جيسو أن الانفجار استهدف عضوين برلمانيين، وكان ناجما عن عبوة ناسفة وضعت مسبقا في السيارة التي كانت تقلهما وتم تفجيرها عن بعد، مما أدى إلى مصرع إسحاق محمد علي وإصابة محمود عبدي طوح الذي يتلقى العلاج في المستشفى.

وتبنت حركة الشباب المجاهدين في الصومال العملية وقال الناطق العسكري باسمها الشيخ عبد العزيز أبو مصعب للجزيرة نت إن نواب البرلمان الصومالي هدف مشروع بحكم "منازعتهم مع الله في قضية التشريع".

وأضاف عبد العزيز أن أعضاء البرلمان مرروا قرارات قادت من أسماهم "الصليبيين" إلى احتلال الأراضي الصومالية.

يذكر أن عملية مماثلة تبنتها أيضا حركة الشباب المجاهدين أودت بحياة نائب بالبرلمان يُدعى محمد محمود أمام البوابة الرئيسية لمجمع المقر الرئاسي مطلع ديسمبر الماضي.

ويأتي حادث التفجير بعد انطلاق مؤتمر وطني في مقديشو يهدف إلى وضع خطط لتثبيت الأمن في العاصمة بمشاركة وزارات الأمن والداخلية والدفاع والقضاء، وممثلين من الإدارات للمناطق المختلفة، وقوات الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمساعدة الصومال وخبراء أمنيين أجانب.

وذكر وزير الأمن القومي عبد الكريم حسين جوليد الذي تحدث في افتتاح المؤتمر أن الحكومة أشركت مختلف الشرائح والمناطق على أمل تحقيق أمور عدة من بينها بلورة إستراتيجية أمنية تضمن استقرارا وأمنا دائمين ينعم بهما الصومال وشعبه، والبحث عن أنجع سبل لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المختلفة.

قتلى بهجمات في العراق والانتخابات بموعدها

بغداد / متابعات :

قتل عشرات الأشخاص وجرح آخرون في هجمات متفرقة وقعت أمس الاثنين بأنحاء العراق، في حين أكد مسؤول عراقي إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر.

وأفادت مصادر في الشرطة أن عشرة أشخاص على الأقل قتلوا وأصيب أكثر من ثلاثين بجروح في هجوم بسيارة مفخخة استهدف حاجز تفتيش للشرطة في ناحية الصويرة (50 كلم جنوب بغداد).

وقال الكاتب محمد جليل إن عدد القتلى مرشح للزيادة، وإن أضرارا مادية لحقت بسيارات كانت متوقفة عن الحاجز لحظة الهجوم.

كما أفادت مصادر أمنية أن مهاجما يرتدي حزاما ناسفا فجر نفسه آمس الاثنين في نقطة تفتيش، وأوقع العشرات بين قتيل وجريح عند المدخل الرئيسي لمدينة الكوت (180 كلم جنوب شرق بغداد).

من جهة أخرى، أظهرت صور بثها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي اللحظات الأولى للهجوم الذي استهدف جامعة الإمام الكاظم الأهلية في بغداد يوم أول من أمس الأحد.

وتظهر الصور فرار عناصر الأمن المكلفين بحماية بوابة الجامعة قبل أن يقوم المهاجم بتفجير نفسه. وفي صور أخرى، يظهر جانب من الاشتباكات التي جرت بين القوات الأمنية والمسلحين الذين هاجموا الجامعة في عملية خلفت سقوط عشرين شخصا بين قتيل وجريح في هذه العملية.

وكان عشرة أشخاص لقوا حتفهم وجرح أربعة في هجمات بسيارات ملغمة أمس في مدينتي الرميثة شمال محافظة المثنى والإسكندرية في محافظة بابل.

وتأتي هذه التطورات قبل أقل من أسبوعين من الانتخابات التشريعية التي ستمثل اختبارا كبيرا لقوى الأمن، إذ يتوجه العراقيون إلى صناديق الاقتراع يوم 30 أبريل الجاري بأول انتخابات تشريعية منذ انسحاب القوات الأميركية أواخر 2011.

وقال عامر الخزاعي مستشار رئيس الوزراء إن جميع الكتل السياسية اتفقت على إجراء الانتخابات بموعدها المقرر دون تأجيل.

وأودى العنف بحياة ما يزيد على 460 شخصا هذا الشهر بالعراق ونحو 2700 هذا العام وحده، وفق إحصاءات مستقاة من مصادر أمنية وطبية.

تونس تشرف على وساطة للحوار في ليبيا

تونس / متابعات :

قالت تونس إنها بدأت جهوداً لإطلاق حوار وطني بين الخصوم السياسيين بليبيا في مسعى لإنهاء الأزمة التي تهز البلاد مع تزايد تهديد الميليشيات المسلحة منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011.

واستقال رئيس الوزراء الليبي عبدالله الثني الأسبوع الماضي بعد أقل من شهر على تعيينه في المنصب قائلاً إن مسلحين حاولوا مهاجمة عائلته.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية التونسية مختار الشواشي: "تونس بدأت مساعي لإطلاق حوار وطني ليبي يضم كل الأطراف لإيجاد حل سلمي وتوافقي للأزمة واستتباب الأمن وتجنب الانزلاق الى وضع أسوأ".

وأضاف أن المبادرة حظيت بتأييد الحكومة الليبية وعدة سفراء أجانب في تونس التقاهم وزير الخارجية التونسي منجي الحامدي، من بينهم السفير المصري والسعودي والأميركي والجزائري.

ولم تعلن تونس عن أي موعد لانطلاق هذا الحوار المفترض. ولا يعرف إن كان المسؤولون التونسيون بدؤوا فعلاً اتصالات بالفرقاء السياسيين في ليبيا أو ما هي الخطوات المقبلة التي تعتزم تونس القيام بها.

ولكنها قالت إنها تقترح أن يكون الحوار تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، مشيرة إلى أن الحوار سيجنب تونس تداعيات الأزمة في جارتها ليبيا.

وتضررت تونس التي تقع بين الجزائر وليبيا الغنيتين بالنفط من الفوضى في ليبيا بالفعل. ويقول مسؤولون تونسيون إن متشددين إسلاميين يستفيدون من الفوضى في ليبيا لشن هجمات في تونس وجلب شحنات سلاح من ليبيا، حيث يتلقون تدريبات هناك قبل العودة إلى تونس.

لافروف يتهم كييف بانتهاك اتفاقية جنيف

موسكو / متابعات :

اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أوكرانيا بأنها تنتهك بشكل "فاضح" اتفاقية جنيف، وطالب الولايات المتحدة بتحمل المسؤولية كاملة "عما يفعله" من أتوا بهم إلى السلطة في كييف، حسب قوله.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي "ندعو شركاءنا الأميركيين وبإلحاح إلى أن يتحملوا المسؤولية كاملة عما يفعله من أتوا بهم إلى السلطة في أوكرانيا.. نطالبهم بذلك قبل أن يحددوا لنا مهلا قصيرة يطالبوننا خلالها بتنفيذ مطالبهم ويهددوننا بالعقوبات". وأضاف أن محاولات عزل روسيا ستفشل لأن روسيا "قوة كبيرة ومستقلة وتعي ما تريد".

وأضاف لافروف أن الخطوات التي تتخذ قبل كل شيء من جانب من استولوا على السلطة في كييف لا تفي باتفاقية جنيف التي تم التوقيع عليها الأسبوع الماضي فقط، بل تخل بها بشدة.

وتابع أن اشتباكا أوقع قتلى في ساعة مبكرة أمس الأحد قرب بلدة سلافيانسك الأوكرانية التي يسيطر عليها الانفصاليون الموالون لروسيا، يظهر أن كييف لا تريد السيطرة على "المتشددين"، واصفا الاشتباك بأنه جريمة.

يذكر أن ثلاثة أشخاص قتلوا في ذلك الاشتباك، الأمر الذي هز الاتفاق الهش الذي تم التوصل إليه الخميس الماضي بين روسيا وأوكرانيا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وذكر لافروف أن الحكومة الأوكرانية فشلت في وقف الاحتجاجات غير القانونية في الميادين العامة بالعاصمة كييف، كما أنها لا تفعل شيئا للتعامل مع الأسباب الجذرية لما أسماها "الأزمة الداخلية في أوكرانيا"، مشيرا إلى أن ذلك "لا يمكن قبوله البتة".

وكانت اتفاقية جنيف قد دعت إلى نهاية فورية للعنف في أوكرانيا حيث تعتقد القوى الغربية أن روسيا تحرض حركة الانفصال الموالية لها، الأمر الذي ظلت موسكو تنفيه باستمرار.

وقضت الاتفاقية بأن يتخلى المسلحون بشكل غير قانوني عن أسلحتهم، وأن تتم مراقبة تنفيذ هذه العملية من قبل الاتحاد الأوروبي. بيد أن الانفصاليين لم يُظهروا حماسة لإخلاء المباني الحكومية التي استولوا عليها في المنطقة الشرقية التي يتحدث أغلب سكانها اللغة الروسية.

وكان البيت الأبيض قد طالب روسيا باستخدام "نفوذها القوي" لدى الانفصاليين لإخلاء المباني الحكومية، لكن روسيا ظلت تصر على أنها لا تملك هذا النفوذ.

إعلان (21) يونيو موعدا لانتخابات الرئاسة بموريتانيا

نواكشوط / متابعات :

أعلنت الحكومة الموريتانية أن الانتخابات الرئاسية في البلاد ستجرى يوم 21 يونيو في وقت يتعثر فيه الحوار بين الفرقاء السياسيين للوصول إلى اتفاق يمكّن من إجراء هذه الانتخابات بطريقة توافقية.

وحسب مرسوم استدعاء هيئة الناخبين الذي أصدرته الرئاسة الموريتانية هذا المساء، أعلن بدء إيداع ملفات الترشح لرئاسة الجمهورية ابتداء من أول من أمس الأحد ويستمر حتى 7 مايو القادم، على أن تفتتح الحملة الانتخابية في 6 يونيو المقبل وتستمر أسبوعين.

ويأتي استدعاء هيئة الناخبين وفقا للآجال الدستورية حيث يلزم استدعاء الناخبين ستين يوما قبل موعد الاقتراع، كما يأتي مع اقتراب انتهاء مأمورية الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز الذي انتخب في 18 يوليو 2009.

ولم يعلن ولد عبد العزيز عزمه الترشح لفترة رئاسية ثانية، لكن مؤشرات كثيرة تؤكد ذلك، خاصة أن حزب الاتحاد من أجل الجمهورية (الحزب الحاكم) طلب منه الترشح قبل فترة، كما صدرت دعوات مماثلة من أحزاب أخرى في الموالاة.

ويتزامن استدعاء هيئة الناخبين مع تعثر الحوار بين السلطة والمعارضة الذي يهدف إلى التوصل إلى أرضية مشتركة لتنظيم انتخابات توافقية تتوافر لها ضمانات الشفافية وتشارك فيها المعارضة.

وقد تعثر الحوار مجددا بعد أن كان مقررا أن توقع الأطراف مساء أمس محضر اتفاق يسمح للحكومة باستدعاء هيئة الناخبين، على أن تلتزم بتطبيق بنود أي اتفاق يتوصل إليه المتحاورون، حتى ولو تضمن تأجيل الانتخابات عن موعدها الذي يحدده مرسوم استدعاء هيئة الناخبين هذا، غير أن خلافا بين وفديْ المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة المعارض والموالاة حول بعض فقرات المحضر حال دون توقيعه.

وفي أول رد فعل على استدعاء هيئة الناخبين اعتبر طرفا المعارضة (المعاهدة من أجل التناوب السلمي على السلطة، والمنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة) أن المرسوم كان متوقعا، ومن ثم لا يتوقع أن يكون له تأثير سلبي كبير على الحوار.

وقال رئيس وفد المعاهدة في المفاوضات عبد السلام ولد حرمة للجزيرة نت إن "المرسوم كان متوقعا، وكانت هناك تفاهمات على أن تقوم الحكومة بإصداره التزاما بالنصوص القانونية والآجال الدستورية، لكن في المقابل تتعهد بتنفيذ كل ما تتفق عليه الأطراف المتحاورة حتى ولو تضمن تأخير موعد الانتخابات".

أما المنتدى فاعتبر أن "المرسوم لا يخدم هدف الحوار"، وقال الناطق باسمه عضو وفده المحاور الشيخاني ولد بيب للجزيرة نت إن "المرسوم خطوة أحادية، ويتنافى مع مرامي وأهداف الحوار الهادف إلى توافق وطني يضمن مشاركة جميع الأطراف في الانتخابات المقبلة، كما أنه يؤثر سلبا على جو الثقة الذي كنا نبحث عنه من أجل إنجاح الحوار".

ورغم هذه التحفظات أكد ولد بيب أن "ذلك لن يؤثر على موقف المنتدى من الحوار الذي سيظل متمسكا به ويعمل على إنجاحه".

وكانت الأطراف السياسية الموريتانية قد أطلقت قبل نحو أسبوعين حوارا سياسيا بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة لإجراء انتخابات رئاسية توافقية، تتوفر فيها ضمانات الشفافية والنزاهة. إلا أن الحوار تعثر منذ الثلاثاء الماضي بسبب الخلاف بين المعارضة والموالاة حول سقفه الزمني.

سجن أبو غريب دليل فشل أميركا بالعراق

قالت تقارير إعلامية غربية إن فضيحة سجن أبو غريب في العراق تمثل شاهدا على الفشل الأميركي في هذا البلد، وتساءلت عن سر تأخير نشر التحقيقات البريطانية المتعلقة بالحرب على العراق.

وقال أندرو باسيفيتش -في مقال نشرته له صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأميركية- إن البعض يصف رئيس العراق الراحل صدام حسين بأنه يمثل القهر والقمع وأن الولايات المتحدة تمثل الحرية والديمقراطية، ولكن فضيحة سجن «أبو غريب» تحول دون إمكانية الدفاع عن هذا التميز الأميركي.

وأشار الكاتب إلى أن السلطات العراقية أغلقت بوابات سجن أبو غريب سيئ السمعة الأسبوع الماضي ونقلت نزلاءه إلى أماكن أخرى، وتساءلت عما قد يعنيه هذا الإغلاق سواء أكان دائما أو مؤقتا.

وأضاف أن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش سبق أن تعهد قبل عشر سنوات بأن تقوم الولايات المتحدة بإغلاق سجن أبو غريب وتدميره، ولكنه ترك الحياة السياسية والجيش الأميركي غادر العراق دون الإيفاء بالعهد المقطوع بشأن السجن سيئ السمعة.

وقال باسيفيتش إن فضيحة سجن أبو غريب تمثل الشاهد الأكبر على الانهيار المستمر للمشروع الأميركي المتمثل في غزو العراق برمته.

وأضاف أن السلطات العراقية الحالية أغلقت السجن الآن مخافة قيام «المتمردين» بالسيطرة عليه وتحرير المعتقلين بداخله، مما يؤدي بالتالي إلى تزايد عدد «المتمردين» وإغراق البلاد في مستنقع الحرب الأهلية من جديد بشكل أكبر.

من جانبه، تساءل كريس آميس -في مقال نشرته له صحيفة غارديان البريطانية- عمن يقف وراء تأخير نشر التحقيقات البريطانية المتعلقة بالحرب على العراق، والمسماة بتحقيقات لجنة تشيلكوت.

وقال الكاتب إنه يتوقع نشر استنتاجات اللجنة قريبا، ولكن هناك بعض العوائق السياسية التي ينبغي تجاوزها أولا، وسط الخشية من انعكاسات عملية النشر على مناخ الأحزاب السياسية المتنافسة في بريطانيا.

يُذكر أنه سبق لتحقيق لجنة تشيلكوت بشأن مشاركة بريطانيا بغزو العراق عام 2003 أن تأجل أكثر من مرة، وبدأت اللجنة جلساتها العلنية عام 2009 بمراجعة السياسة التي تبنتها بريطانيا بشأن العراق واستمعت لإفادات 150 شاهدا كان على رأسهم رئيس الوزراء السابق توني بلير وخلفه غوردون براون، وأما الفاتورة النهائية لتكاليف تحقيق تشيلكوت فتتجاوز ثمانية ملايين جنيه إسترليني أي ما يعادل نحو 12 مليون دولار.

وكان رئيس الوزراء السابق براون قد طلب في يونيو 2009 تشكيل لجنة مكونة من خمسة أعضاء برئاسة جون تشيلكوت، لإجراء تحقيق بشأن اشتراك بريطانيا في الحرب على العراق.

وهو تقرير يغطي الفترة الممتدة من صيف عام 2001 وحتى نهاية يوليو/تموز 2010، ومنح اللجنة حق الدخول إلى جميع المعلومات الحكومية، ومن ضمنها الوثائق السرية ذات الصلة بحرب العراق وصلاحيات تخوّلها استدعاء أي شاهد بريطاني للمثول أمامها.

اليسار الإسرائيلي يستبعد تسوية دائمة

حذر يوسي بيلين الرئيس السابق لحركة ميرتس التي تمثل اليسار الإسرائيلي من مخاطر محاولة التوصل لتسوية دائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مشدداً على أن مثل هذه المحاولة ستنتهي إلى فشل ذريع وتدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية.

وقال في مقال نشرته صحيفة «إسرائيل اليوم» إن كل المؤشرات تدلل على أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري لايزال يصر على محاولة التوصل لتسوية دائمة للصراع، وأن ممثلي السلطة الفلسطينية وإسرائيل سيستأنفون المفاوضات في وقت قريب.

ودعا بيلين -الذي شغل العديد من الحقائب الوزارية بإسرائيل- إلى فحص إمكانية التوصل لحل مؤقت، سواء عبر التوافق على إعلان دولة فلسطينية في حدود مؤقتة أو من خلال زيادة نفوذ السلطة الفلسطينية عبر منحها الصلاحيات الأمنية بمناطق الضفة الغربية التي تتمتع فيها حتى الآن بالصلاحيات المدنية فقط.

الجزائر تشبه بوتفليقة.. وبوتفليقة يشبه الجزائر

› خير الله خير الله

عشية الانتخابات الرئاسية الجزائرية، كان السؤال من يُشبه مَن؟ هل الجزائر تشبه عبدالعزيز بوتفليقة الذي أصرّ، أو هناك من أصرّ بالنيابة عنه، على ولاية رئاسية رابعة رغم أنّه على كرسي متحرّك... أم أنّ بوتفليقة يشبه الجزائر الجالسة بدورها على كرسي متحرّك في انتظار يوم الخلاص؟

لا تستأهل الجزائر ما حلّ بها، خصوصا أنّها تمتلك طاقات شابة من مواليد ما بعد الاستقلال الذي تحقّق قبل ما يزيد على نصف قرن. هذه الطاقات قادرة على أخذ البلد إلى آفاق جديدة بعيدة كلّ البعد عن عقد الذين يعتبرون أنفسهم الجيل الذي صنع الاستقلال. هذا الاستقلال الذي جعل من الجزائر دولة غير طبيعية في غياب من يستطيع استيعاب أن الدور الإقليمي ليس سوى وهم. أكثر من ذلك، إنّه الطريق الأقصر إلى التعامي عن الأزمة العميقة لمجتمع تنتشر فيه البطالة والجهل، خصوصا في ضوء هبوط مستوى التعليم.

بعد الانتخابات، تبيّن بكل بساطة أنّ بوتفليقة يشبه الجزائر، والجزائر تشبه بوتفليقة. لم يعد من مجال، من أيّ نوع كان، للحيرة. صار لا بدّ من التساؤل هل الجزائر ستعيش في هذا الوضع إلى ما لا نهاية، أم أنّ هناك مرحلة انتقالية فرضت نفسها على البلد نظرا إلى وجود حاجة ماسة لدى القريبين من الرئيس الجزائري إلى حماية أنفسهم من أي ملاحقة قضائية في ضوء ما ارتكبه عدد لا بأس به منهم من تجاوزات على كلّ صعيد؟

استطاع، الذين يحتاجون إلى غطاء بوتفليقة، فرضه رئيسا لخمس سنوات أخرى، رغم أنّه مقعد وعلى الرغم من تجاوزه الـ 77 من العمر. هناك حاجة إلى الرجل لدى طرف ما بات معروفا.

ولكن ما لا بدّ من الاعتراف به أيضا أنّ هناك شعورا بالحاجة إلى نوع من الاستمرارية لدى مواطنين كثيرين يخشون من العودة إلى «سنوات الجمر» التي امتدت بين 1988 و1999 تاريخ انتخاب بوتفليقة رئيسا للجمهورية. يأتي ذلك في ظلّ حاجة المؤسسة العسكرية والأمنية إلى شخصية سياسية من هذا النوع تفرض نفسها على الساحة السياسية في البلد، كي لا تكون هي في الواجهة.

في الواقع، كانت عودة العسكر إلى الاستعانة بعبد العزيز بوتفليقة، نابعة من أنه لم تعد لديهم خيارات أخرى. جرّبوا كثيرين غيره قبل أن يكتشفوا في نهاية العام 1998 أن ليس أمامهم سوى العودة إلى الرجل الذي استبعدوه في أواخر العام 1978 وبداية العام 1979 عن الرئاسة لمصلحة واحد منهم هو الشاذلي بن جديد، الضابط الأقدم والأعلى رتبة بين نظرائه.

انتظر بوتفليقة المولود في مدينة وجدة المغربية، والذي كان يعتبر نفسه الخليفة الطبيعي لهواري بومدين، عشرين عاما من أجل الانتقام من الذين أبعدوه عن الرئاسة عندما كان لا يزال شابا. لم يكتف هؤلاء بإبعاده عن الرئاسة، بل فتحوا له ملفّات كثيرة من بينها الأموال الضائعة في وزارة الخارجية التي كانت في عهد بومدين، بمثابة إمارة يحكمها عبد العزيز بوتفليقة.

لا شكّ أنّ الرجل حقق نوعا من الاستقرار للجزائر التي باتت تمتلك في السنة 2014 احتياطا نقديا تزيد قيمته على 200 مليار دولار. هذا واقع لا يمكن تجاوزه، علما أن السؤال الذي لا يزال مطروحا بشكل يومي مرتبط بإرث بوتفليقة الذي خدمته الظروف في مرحلة معيّنة ارتفعت فيها أسعار النفط والغاز على نحو كبير.

هذه الظروف تظل معزولة عن مساهمة عبد العزيز بوتفليقة في البناء من أجل المستقبل في بلد يمكن أن ينفجر الوضع الداخلي فيه في أيّ لحظة. يعود ذلك أساسا إلى أن كل المشاكل الاجتماعية التي انفجرت في العام 1988 لا تزال قائمة، بل يمكن القول إنّها ازدادت حدّة.

يمكن للتقديمات الاجتماعية التي توفرّها عائدات النفط والغاز تخدير الجزائريين وتجميد الأوضاع لفترة معيّنة. لكنّ ذلك لا يمكن أن يستمرّ طويلا في غياب خطط للتنمية بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار أن الجزائر ليست جزيرة كما أنّه لا يمكن أن تعيش الى الابد معتمدة فقط على النفط والغاز اللذين ارتفعت أسعارهما في الفترة الأخيرة.

الجزائر مريضة وبوتفليقة مريض. الرجل ليس مريضا فقط نتيجة إصابته بجلطة في الدماغ جعلت منه مقعدا غير قادر على الكلام إلا بصعوبة. الرجل مريض ومرضه من مرض الجزائر التي لم تستطع قبل كلّ شيء بناء اقتصاد مستقل إلى حد ما عن النفط والغاز رغم الثروات الكبيرة للبلد.

على رأس هذه الثروات الإنسان الجزائري القادر على تحويل بلده الجميل والغني إلى جنة متى توافرت له الظروف. وتوافر الظروف يعني أوّل ما يعني بناء مؤسسات حقيقية لدولة حديثة وسنّ قوانين عصرية والتوظيف في التعليم والخدمات والإسكان بدل البقاء في أسر الإقتصاد المافياوي الذي تحميه مراكز القوى التي ارتبطت في معظمها ببوتفليقة في السنوات العشر الأخيرة بعدما كانت مرتبطة أساسا بالمؤسسة العسكرية والأمنية.

الأهم من ذلك كلّه أن بوتفليقة لم يستطع منذ العام 1999 تخليص الجزائر من عقدة الهروب إلى الخارج بدل الإهتمام بالداخل الجزائري. لا يزال الرئيس الجزائري يعتقد، مثله مثل هواري بومدين، أن لعب دور إقليمي، خصوصا في مجال ابتزاز المغرب عن طريق أداة إسمها «بوليساريو» أو الاستثمار في حركات انفصالية في هذه الدولة الجارة أو تلك، يغني عن الاهتمام بالجزائر والجزائريين.

ما نفع احتياطات مالية ضخمة مودعة في المصارف العالمية في حال لم يكن هناك من يستطيع توظيفها في خدمة رفاه الجزائريين وتحسين الوضع المعيشي لكل عائلة بغية قطع الطريق على التطرّف والمتطرفين والحركات الإرهابية؟

مثل هذه السياسة القصيرة النظر تفسّر إلى حد كبير الإصرار على بقاء عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر. الرجل الجالس على كرسي متحرّك صار أفضل من يعكس حال الجزائر الجالسة على برميل بارود والتي تستحق عن حقّ أفضل من ذلك بكثير... بل بكثير جدّا!